

المزيد من الإحترار وإحداث تغييرات في النظام المناخي العالمي خلال القرن الواحد والعشرين، تغييرات من المرجح أن تتخطى تلك التي شهدتها القرن العشرين. واتفقت الدراسات والأبحاث على حدوث ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، محددة المناطق الأكثر تضررا ليست تفصيلا، إلا أن فصل الصيف، الذي جاء مبكرا عام ٢٠١٥ على باكستان أكد أن تلك الدولة الواقعة جنوب قارة آسيا بسكانها الأكثر من ١٨١ مليون نسمة، تمثل بؤرة من أكثر البؤر المتضررة في العالم من ظاهرة الاحتباس الحراري، وكذلك جارتها الهند التي تعرضت لارتفاع شديد في درجات الحرارة أعلنت على أثره السلطات الهندية عن مقتل أكثر من ألفي شخص، وبالرغم من أن مئات المواطنين الهنود خاصة الفقراء منهم يموتون كل عام بسبب ارتفاع الحرارة في الصيف، إلا أن أعداد القتلى في عام ٢٠١٥ اعتبر ثاني أعلى معدل وفيات في تاريخ البلاد. وحسب ما أفادت به قاعدة البيانات الدولية للكوارث الطبيعية، تعتبر هذه الموجة من أسوأ الموجات من حيث عدد القتلى في تاريخ العالم.

جسيم مناخي يهدد العالم بحلول عام ٢٠٥٠

جفاف وأعاصير.. نتاج لكوارث التغيرات المناخية القادمة



تميزت ظاهرة التغيرات المناخية عن معظم المشكلات البيئية الأخرى بأنها عالمية الطابع، تعدت حدود الدول لتشكل خطورة على العالم أجمع، وتشير التقارير إلى الزيادة المضطربة في درجات حرارة الهواء السطحي المحيط بالكرة الأرضية بمتوسط عالمي يتراوح معدله ما بين ٠,٣ حتى ٠,٦ من الدرجة خلال القرن الماضي.

وفيما أشارت دراسات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخية في تقارير تصدرها منذ إنشائها عام ١٩٨٨، إلى أن هذا الارتفاع المستمر في المتوسط العالمي لدرجة الحرارة سوف يؤدي إلى العديد من المشكلات الخطيرة كارتفاع مستوى سطح البحر مهددا بغرق بعض المناطق في العالم، والتأثير على الموارد المائية والإنتاج المحصولي، إضافة إلى انتشار الأمراض.

ومن شأن استمرار انبعاث الغازات الدفيئة عن المعدلات الحالية بمستوى أعلى أن يتسبب في

تقول القناة الإخبارية الأمريكية "CNN" على موقعها الإلكتروني إن العلماء أكدوا أن التغيرات المناخية سوف تؤثر سلبًا على العديد من أنواع الحيوانات والطيور والزواحف، وخاصة المهددة بالانقراض، كما أنه سيؤثر أيضًا على الشعاب المرجانية التي توجد في المحيطات.

تأثير تغير المناخ على النباتات

أثبتت الدراسات العلمية أن التغيرات المناخية التي تحدث في العالم تترك تأثيرًا بالغًا على حساسية حبوب اللقاح، مع زيادة مستويات غاز ثاني أكسيد الكربون ونمو الأنواع النباتية الضارة، كما أن تغير المناخ يؤدي إلى هجرة الطيور في وقت مبكر سنويًا نتيجة الارتفاع الشديد في درجات الحرارة حول العالم.

حدوث جفاف في العالم نتيجة تغير المناخ

كشفت الأبحاث العلمية الحديثة عن أن الكرة الأرضية قد تشهد طقسًا متطرفًا، وقد يتمثل ذلك في زيادة الأعاصير والعواصف الاستوائية سنويًا، كما سيتسبب التغير المناخي في انتشار ظاهرة الجفاف.

<http://cairodar.youm7.com>

<http://www.albawabhnews.com>

تمكن فريق من خبراء الأرصاد الجوية في الأمم المتحدة، من وضع تصور وتوقعات للكوارث الطبيعية التي قد تحدث بحلول عام ٢٠٥٠.

وقوع كوارث طبيعية مدمرة عام ٢٠٥٠

قال خبراء المناخ في هيئة الأمم المتحدة، إنهم يتوقعون حدوث جسيم مناخي عالمي بحلول عام ٢٠٥٠، حيث حذر تقرير "توقعات المناخ المستقبلية" من وقوع كوارث طبيعية مدمرة كالزلازل العنيفة والفيضانات والعواصف وغيرها من الكوارث.

كوارث طبيعية في مصر

وتوقع تقرير بيئي مسبق، أن تزيد مخاطر الكوارث الطبيعية بحلول عام ٢٠٣٠ بسبب التغيرات المناخية، وتواصل التوسعات السياحية والعمرانية في المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية في بعض المناطق المصرية.

كوارث طبيعية في الولايات المتحدة

يتوقع الخبراء أن تشهد ولاية فلوريدا فيضانات مدمرة، أما ولاية أريزونا فقد تتعرض للجفاف على نطاق واسع، فضلا عن غرق مدينة ميامي بيتش، كما يتوقع الخبراء أن تصل درجة الحرارة في بعض الولايات الأمريكية إلى ٥٠ درجة مئوية عام ٢٠٥٠.

تأثير تغير المناخ على الحيوانات

* البعد البيئي : الحفاظ على جمال الطبيعة،نوعية المياه والهواء والتربة وتغير المناخ،التنوع البيولوجي...الخ.

أهداف التنمية المستدامة

لخص تقرير الفريق المعني بأهداف التنمية المستدامة التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة في أغسطس ٢٠١٤ إلى مجموعة من أهداف التنمية المستدامة تتمثل في:

١- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان .

٢- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

٣- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيشه صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

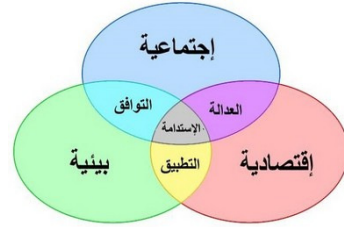
٤- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع ، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

٥- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات .

٦- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة .

٧- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة .

التنمية المستدامة



لقد تحدد مفهوم التنمية المستدامة في تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية بعنوان مستقبلنا المشترك عام ١٩٨٧ على أنها " التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة" العناصر الأساسية للاستدامة.

تعرف بأنها تشمل ثلاثة أبعاد مع اعتبار الوزن النسبي لكل بعد ومراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال: * البعد الاجتماعي:البطالة، التنمية المحلية والإقليمية، الرعاية الصحية والثروات، الترابط الاجتماعي، توزيع الخدمات...الخ.

* البعد الاقتصادي :التنمية الاقتصادية، التنافس، النمو الاقتصادي، الإبداع والتنمية الصناعية...الخ.

١٦- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

المبادئ الإرشادية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى نظام متسق يضم السياسات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في خطة شاملة للتنمية. تضمن هذه الخطة توظيف الموارد الطبيعية ورأس المال البشري بطريقة اقتصادية لتحقيق نمو إقتصادي يهدف إلى الارتفاع بنوعية الحياة للمواطن المصري مع الحفاظ على نوعية البيئة ومصادرها الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة. وفيما يلي مجموعة من المبادئ الإرشادية التي يمكن للوزارات والهيئات الاستفادة منها في تطوير سياسات فعالة تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

١- مبدأ التخطيط الاستراتيجي

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة إيجاد تغييرات سياسية ومؤسسية تصمم بعناية لتلبي الاحتياجات التي تم تحديدها. ويتحقق ذلك من خلال تطبيق مبدأ "التخطيط الاستراتيجي". ويستلزم ذلك تطبيق نظم التقييم البيئي الإستراتيجي ثم التقييم البيئي التراكمي عند

٨- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة ، وتوفير العمل اللائق للجميع .

٩- إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار .

١٠- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

١١- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

١٢-اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره .

١٣- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة .

١٤- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي .

١٥- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المحلية على إدراج حماية البيئة والترابط الاجتماعي في جميع السياسات القطاعية.

٦- مبدأ الحكم الرشيد:

لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يقوم الحكم في المستويات الوطنية والمحلية والمحافظات على الشفافية في صنع القرار ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار والمسئولية والمساءلة والمحاسبة في التنفيذ.

٧- مبدأ لا مركزية السلطة والتفويض:

من الضروري أن تتحقق تدريجياً لامركزية اتخاذ القرار إلى أقل مستوى ممكن. حيث تنتقل الاختصاصات والمسئوليات من المستوى المركزي إلى المستويات الإقليمية والمحلية. ومع ذلك يكون للحكومة اليد العليا في وضع السياسات ووضع الأطر القانونية التي تمكنها من تحقيق أهدافها المحددة.

٨- مبدأ رفع الوعي:

يؤكد هذا المبدأ على أهمية التعليم وبناء القدرات في رفع الوعي واستيعاب كل فئات الشعب لقضايا التنمية المستدامة وزيادة الاهتمام العام بهذه القضايا.

٩- مبدأ العدالة بين الأجيال:

تحديد الأهداف، ثم تقييم الأثر البيئي لكل مشروع يقر

٢- مبدأ بناء عملية إعداد الإستراتيجية على التحليل الفني الجيد:

ستعتمد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على التحليل الدقيق للوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية والمخاطر المتوقعة، مع تحديد الروابط بين التحديات المحلية والوطنية والعالمية.

٣- مبدأ وضع أهداف واقعية ومرنة للسياسة

توضع الأهداف للمساعدة في تحديد كمية وجودة المخرجات المتوقعة أو الأوضاع المرغوب فيها. وتعتبر الأهداف التي يصاحبها الحوافز من أدوات تنفيذ السياسة الأكثر فاعلية.

٤- مبدأ الترابط بين الميزانية وأولويات الإستراتيجية:

لابد من إدراج الإستراتيجية في عملية تخطيط الميزانية لضمان توفير الموارد المالية لمكونات الإستراتيجية حتى تحقق أهدافها.

٥- مبدأ السياسة المتكاملة بين القطاعات المختلفة:

ستعمل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة على دعم سياسات التنمية المستدامة وسيتم تشكيل لجان مشتركة بين الوزارات المعنية حسبما تقتضى الحاجة لذلك وبالإضافة إلى ذلك يلزم أن تعمل السلطات المركزية والمحافظات ووحدات الإدارة

أنتجت أو استخدمت أو تاجرت في المواد الخام أو المنتجات شبه النهائية أو المنتجات التي تحتوي على المواد المضرة بالبيئة، تقوم هذه الجهات بدفع رسوم مقابل تسببها في هذا التدهور. كما تتحمل التكلفة بالكامل لدرء تلك المخاطر البيئية وعلاج الأضرار التي وقعت.

١٣- مبدأ قيام المستخدم بالدفع:

ينص هذا المبدأ على أن أي فرد يستخدم الموارد الطبيعية يجب أن يدفع سعر واقعي في مقابل هذا الاستخدام على أن تغطي هذه القيمة تكاليف معالجة مخلفات الاستخدام يطبق هذا المبدأ على الخدمات مثل الإمداد بمياه الشرب، وجمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها، وجمع المخلفات البلدية والتخلص منها... الخ.

١٤- مبدأ المسئولية المشتركة:

يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى شعور المنتفعين بمسئوليتهم المشتركة تجاه الحد من ضغوط التنمية على البيئة والموارد الطبيعية والمجتمع.

١٥- مبدأ الوقائية:

تعتبر الوقاية من التلوث أكثر فاعلية من معالجة التلوث بعد حدوثه، وعلى هذا الأساس يجب تجنب الأنشطة التي تمثل تهديداً للبيئة

يجب أن تترك الثروات الطبيعية للأجيال القادمة بنفس القدر الذي تسلمت به الأجيال الحالية تلك الثروات، حتى يتوفر للأجيال القادمة نفس الفرص أو فرص أفضل لتلبية احتياجاتها مثل الجيل الحالي.

١٠- مبدأ تحقيق العدالة بين الجيل الحالي:

يدعو هذا المبدأ إلى التوزيع العادل للدخل مع تأمين الاحتياجات البشرية الأساسية لكل فئات المجتمع. علماً بأن عدم الإنصاف الاجتماعي داخل هذا الجيل يمكن أن يؤدي إلى الإحباط الاجتماعي وسوء استخدام الموارد الطبيعية وتدميرها.

١١- مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية:

يدعو هذا المبدأ إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية لضمان إستدامة التنمية وحيث تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية القيم والمناظر الطبيعية وحيث تستخدم الموارد المتجددة بما لا يتجاوز قدرتها على التجدد. وتستخدم الموارد غير المتجددة بطريقة تضمن استمرار استخدامها على المدى الطويل بفاعلية.

١٢- مبدأ تغريم الجهة المتسببة في التلوث

يدعو هذا المبدأ إلى أن تقوم الجهة التي يتسبب نشاطها في إحداث ضغوط على البيئة، أو إذا

*تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.
*المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
*حماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة المرأة المعيلة والمسننة والنساء الأشد احتياجاً.
*توفير خدمات التأمين الاجتماعي لجميع المواطنين.
*توفير الرعاية الصحية المتكاملة لجميع المواطنين.
*مجانية التعليم بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية.
*حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته.
كذلك ورد في باب الحقوق والحريات والواجبات العامة التأكيد على المساواة في الحقوق والحريات والواجبات العامة دون تمييز لأي سبب. كما يتضح من المقومات الاقتصادية للدستور أن النظام الاقتصادي يهدف إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي ، ورفع مستوى المعيشة وزيادة فرص

وصحة الإنسان على أن يتم تنفيذ وتخطيط كل منها بصورة تؤدي إلى: إحداث أقل تغيير ممكن للبيئة مع أقل خطورة للبيئة وصحة الإنسان وكذلك الحد من الضغوط على البيئة والاستخدام الرشيد للمواد الخام والطاقة في البناء والإنتاج والتوزيع والاستخدام. والإقلال من التأثيرات على البيئة عند مصدر التلوث.

يطبق هذا المبدأ من خلال تنفيذ تقييم الأثر البيئي واستخدام أفضل الوسائل التكنولوجية المتاحة.
١٦- مبدأ التخطيط والتنمية العمرانية واستخدامات الأراضي:

يعتبر التخطيط العمراني وتخطيط استخدام الأراضي أداة رئيسية لتحقيق التنمية الحضرية والريفية المستدامة، والاستخدام المستدام للأراضي وتخصيص الموارد مع الأخذ في الاعتبار تأمين الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية وصحة ورفاهية المجتمعات الريفية والحضرية.

توجهات الدولة لتحقيق التنمية المستدامة

يرسخ الدستور المصري لعام ٢٠١٤ للتنمية المستدامة ومبادئها، وتتضح أبعادها الثلاثة (الاجتماعية - الاقتصادية - البيئية) ، ويتبين في المقومات الاجتماعية للدستور التزام الدولة تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير وضمان الحياة الكريمة لجميع المواطنين.

البيئية) ليست منفصلة عن بعضها البعض ، وبدون تكامل تلك الأبعاد يتعذر تحقيق التغيير الحقيقي اللازم لتأمين الحياة الكريمة للمواطن المصري وحماية بيئته على المدى القريب والبعيد.

أسرة النشرة

الأستاذ الدكتور/ أحمد عبده جعيس

رئيس جامعة أسيوط

بيطري	أ.د. ثابت عبدالمنعم إبراهيم
طب	أ.د. على حسين على زرزور
هندسة	أ.د. محمد أبو القاسم محمد
علوم	أ.د. حسام الدين محمد عمر
زراعة	أ.د. أمال محمد إبراهيم
هندسة	أ.د. عادل عبده حسين أحمد
صيدلة	د. علاء عرفات خليفة
آداب	د. عصام عادل أحمد
تربية نوعية	د. علاء الدين أحمد محمد حميد

العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر .

كما يلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيًا وقطاعيًا وبيئيًا وضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية.

ويذكر البعد البيئي للتنمية المستدامة متكاملًا مع مواد الدستور المختلفة الأخرى مثل المواد (٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٠) حيث تلتزم الدولة بما يلي:

* حماية نهر النيل وعدم إهدار مياه أو تلويثها وحق كل مواطن في التمتع به.

* حماية البحار والبحيرات والشواطئ والممرات المائية للدولة من التعدي أو التلوث.

* حماية الثروة النباتية والحيوانية والسلمكية وحماية المعرض منها للانقراض أو الخطر.

* الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة ، وضمان حقوق الأجيال القادمة.

* الحفاظ على تراث مصر الحضاري والثقافي ، المادي والمعنوي وصيانتته.

ويتضح مما سبق أن أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة الرئيسية (الاجتماعية - الاقتصادية -